الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/ س(02/20)/20-خ(0131)

كلمة

معالي د. عمر قمـر الدين إسـماعيل

وزير الدولة بوزارة الخارجية ـ جمهورية السودان

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته غير العادية

القاهرة:

السبت 1 فبراير/ شباط 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفخامة السيد محمود عباس رئيس دولة فلسطين.

معالي السيد محمد علي الحكيم وزير خارجية جمهورية العراق رئيس الدورة الحالية للمجلس.

أصحاب المعالي السادة وزراء الخارجية.

معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أصحاب السعادة السفراء ورؤساء الوفود.

السيدات و السادة

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

-تمر القضية الفلسطينية كقضية عربية تتعلق بالضمير الإنساني بمرحلة مفصلية في تاريخها، وتستدعى منا جميعا تضافرا للجهود والمساندة والتقاءً للمواقف واصطفافاً حول ما يقبله ويرتضيه الشعب الفلسطيني من خيارات تحدد مصيره ووجوده وعيشه الكريم علي كامل تراب أرضه في إطار القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية.

السيدات و السادة،

- أجدد تأكيد حكومة بلادي علي موقفها الثابت نحو السلام الشامل والدائم في الشرق الاوسط وبما يحقق الحياة الكريمة والرفاهية لشعوبه وبما يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في دولة مستقلة وكاملة السيادة علي حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقيه.
- كما تؤكد حكومة بلادي إلتزامها بمخرجات و قرارات القمم العربية واخرها قمة تونس مارس 2019 والقاضيه بإتخاذ الإجراءات اللآزمه لحماية مدينة القدس الشرقية المحتلة والحفاظ علي هويتها العربية ومكانتها التاريخية و القانونية بما يشمل مقدساتها الإسلامية والمسيحية. إن بلادي تعبر عن إستعدادها للعمل المشترك مع كل جهد للتسوية لا تري فيه إجهاضاً لما تم تحقيقه في سبيل تسوية الصراع

وتعزيز المكونات الأساسية لقيام دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة على حدود 4 حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدات و السادة،

-إن كل خطة تعمل علي التأسيس لمسارات جديدة ومرجعيات لا صلة لها بالقانون الدولي وما أقرته الشرعية الدولية وتغفل عن إعتبار مخاطر ذلك علي الأمن و الإستقرار و السلام الاقليمي و الدولي لن تكون مستدامة ومقبولة، إن خطة التسوية المطروحة الآن، افتقدت للمرجعيات والأطر المقررة بالقانون الدولي والشرعية الدولية وأغفلت الحقوق التاريخية والقانونية والإنسانية للشعب الفلسطيني بل قامت على الوقائع والحقائق الأحادية التي فرضتها سلطة الاحتلال.

السيدات و السادة،

- إن عملية التسوية في الشرق الأوسط قد دخلت في مأزق يقتضي تحمل المجتمع الدولي والوسيط الامريكي مسئولياته كاملة لإعادة العمليه السلمية لمساراتها الطبيعية المتفق عليها والمستندة علي للقانون الدولي والشرعية الدولية، كما ندعو الوسيط الأمريكي للاضطلاع بدوره في العملية السلمية حفظا للأمن والسلم الدوليين.

- وختاما ارجو لاجتماعنا اليوم ان يكون معبرا عن اصطفاف عربي واسناد كامل للحقوق الفلسطينيه المشروعه غير القابلة للتصرف.

والله ولي التوفيق و السلام عليكم و رحمة الله